المنتدى العربي للمرأة العاملة

تحت عنوان

" التمكين من منظور التنمية المستدامة "

(القاهرة، جمهورية مصر العربية | 06 - 07 نوفمبر 2019)

مداخلة

" تعزيز دور الاعلام في دعم مشاركة المرأة العربية العاملة في التنمية المستدامة "

إعداد

الاستاذة الدكتورة حنان يوسف

استاذ الاعلام العربي

مقررة لجنة شئون عمل المرأة

منظمة العمل العربية

مقدمة :

تعتبر قضية تمكين المرأة العربية العاملة أحد التحديات المطروحة على الدول العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدول العربية الان ، كما ان الواقع يسجل فجوة كبيرة في نسب المشاركة الاقتصادية علي حساب المراة وعدم التوازن في ادراج النوع الاجتماعي في مسارات التنمية الشاملة ، لذا استشعرت منظمة العمل العربية هذا الظرف وعليه سعت الي اطلاق **الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار اهداف التنمية المستدامة 2030 والتي تنطلق من** ما ورد في دستور منظمة العمل العربية من أحقية جميع البشر في السعي وراء رفاهيتهم المادية والروحية في حرية وتكافؤ وعدالة، وانعكاس ذلك على قضايا عمل المرأة.

وتنطلق الاستراتيجية من عدة منطلقات رئيسة وهي :

عملًا بما نص عليه الميثاق العربي للعمل في مادتيه الأولى والعاشرة بأن هدف الدول العربية يتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى القوى العاملة فيها وأهمية توحيد شروط وظروف العمل كلما أمكن ذلك.

واتساقاً مع ما جاء في اتفاقيات العمل العربية والدولية الخاصة بالمرأة العاملة وبحقها في الحماية الاجتماعية والحماية من الاستغلال الاقتصادي وفي المساواة وتكافؤ الفرص.

وايماناً بأهمية دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبأهمية تمكينها وتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام والأمن المجتمعي والرخاء في الوطن العربي.

واعتبارًا لانعكاسات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة على أسواق العمل وعلى علاقات وأشكال العمل وما رافقها من آثار سلبية في مجالات التشغيل والتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وتأثير ذلك على بعض الفئات خاصة منها النساء وهو ما يتطلب تكاتف جهود أطراف الإنتاج في المنطقة العربية لتمكينهن وتعزيز مشاركتهن في البناء التنموي.

واسترشادًا بإعلان شرم الشيخ تحت عنوان "أولويات تنمية الشعوب العربية ضمن أجندة التنمية العالمية ما بعد 2015" المنعقد في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2014، ومصفوفة الأولويات العربية الصادرين عن المؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأهداف التنمية العربية ما بعد 2015(شرم الشيخ أكتوبر

2014) المقر بموجب قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم 762 بشأن الأولويات العربية للتنمية المستدامة لما بعد 2015.

وتنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته الرابعة والاربعين (القاهرة / جمهورية مصر العربية,9-16 ابريل / نيسان 2017) والمعني بدراسة البند الثامن من جدول أعماله وعنوانه "تعزيز دور المرأة في تنفيذ برامج التنمية المستدامة".

وعملاً بالتوصية الصادرة عن أعمال لجنة شؤون عمل المرأة العربية في دورتها السادسة عشر المنعقدة بالغردقة في 11 -12 فبراير 2017 حيث نصت على "دعوة منظمة العمل العربية الى اتخاذ اللازم نحو اصدار استراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في إطار التنمية المستدامة وتتضمن السياسات والخطط وآليات التنفيذ والمتابعة لدمج عمل المرأة في البرامج الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ".

ورغبةً في تحقيق أهداف منظمة العمل العربية في بلوغ تشريعات عمل متماثلة في المنطقة العربية وفي حث البلدان العربية على:

- بذل الجهود وتوفير الإمكانات المتاحة للحد من هشاشة وضعف استقطاب العمالة النسائية.
- تنمية عمل المرأة وحمايتها من أجل تدعيم مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم مساهمة المرأة العربية العاملة في التنمية وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية.
- العمل على توفير المزيد من الحماية الاجتماعية لعمل المرأة العربية.

وسعياً لتحقيق متطلبات الاتفاقيات العربية والدولية الخاصة بعمل المرأة وفي مقدمتها:

- اتفاقية العمل العربية رقم 5 لسنة 1976 بشأن المرأة العاملة
- اتفاقية العمل العربية رقم 6 لسنة 1976 بشأن مستويات العمل (معدلة)
- اتفاقية العمل العربية رقم 3 لسنة 1971 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 100 لسنة 1951 بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 111 لسنة 1958 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 156 لسنة 1981 بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 183لسنة 2000 بشأن حماية الأمومة.
- اتفاقية العمل الدولية رقم 189 لسنة 2011 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين.

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو كما تعرف ب(CEDAW) .

وتركز الاستراتيجية في احد محاورها الرئيسية الثلاثة علي المحورالاعلامي والتوعوي في تعزيز ودعم المراة العربية العاملة في اطار اهداف التنمية المستدامة .

اهداف التنمية المستدامة: 17 هدفا لتحويل عالمنا

في 1 كانون الثاني/يناير 2016، يبدأ رسميا نفاذ أهداف التنمية المستدامة وعلى الصعيد العالمي، تُرصد أهداف التنمية المستدامة الـ17 وغاياتها الـ169 من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمي التي تعتمدها اللجنة الإحصائية.

ويحدد الشكل التالي الاهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة :

ويأتي دور الاعلام كدور محوري في تحقيق دعم اساسي للمراة العربية العاملة في ظل اهداف التنمية المستدامة :

- حيث يعكس الاعلام في المنطقة العربية الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وما يشهده من تغيرات بما لا يبعث أي مجال للشك في أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات الإعلام في التنمية الاقتصادية، فالإعلام من خلال وظيفته التنموية قادر أن يصنع مناخاً من الأمن والثقة لدى المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية ويجعلها تعمل في اتجاه بناء التنمية المستدامة أو العكس، وقد تدعّمت هذه الوظيفة خاصة في السنوات الأخيرة حيث تم التركيز على الدور الهام الذي تلعبه المرأة العربية في عملية التنمية، فالإعلام بإمكانه أن يسلط الضوء على مكامن الضعف والقوة للسياسات التنموية في المنطقة وأن يقوم بالدور التوعوي في التعريف بتشريعات العمل وبقضايا المرأة العاملة.

- لقد تطورت وسائل الاتصال الحديث وأصبح لها دورًا فاعلاً في مجتمعاتنا وهو ما يدعو الى الاهتمام بهذه الوسائل ودعمها لتقديم الرسائل الإيجابية في ترويج ثقافة المساواة وفي مكافحة التمييز، وهو ما يحيلنا بالضرورة الى المهنية والكفاءات الإعلامية للعاملين في المجال الإعلامي حتى يقدموا خطابات مستجيبة للنوع الاجتماعي.

تعزيز دور المنظومة الاعلامية

يعتبر انخراط الدول العربية في الخطة العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 فرصة للتنمية المؤسسية والتشريعية للإعلام العربي ،ويمثل الهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين أحد التحديات التي تواجه حكومات الدول العربية وهو ما يقتضي الاهتمام بمراجعة وتطوير قطاع الاعلام وبناء اعلام تنموي عربي من جهة وتعزيز دور الاعلاميين وتأهيلهم في مختلف القضايا التنموية وأهمها تلك المستجيبة للنوع الاجتماعي من جهة أخرى ،وذلك بهدف تأدية رسالتهم في نشر ثقافة المساواة ودعم قضايا المرأة العربية العاملة.

الاعلام والمشاركة الاقتصادية وسياسات العمل

أولت أطراف الإنتاج في الدول العربية اهتماماً بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاعلام الاقتصادي، خاصة في تسليط الأضواء على واقع المشاركة الاقتصادية للنساء وعلى أهمية اشراك الاعلاميين في وضع الخطط التنموية وفي رسم السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي ذلك أن تعزيز دور الاعلاميين والمؤسسات الاعلامية يظل أحد الرهانات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منطلقات الاعلام في دعم المرأة العاملة

ومن هنا فعلي الاعلام العربي ان يهدف الي عدة منطلقات في دعمه لدور المراة العاملة في اطار التنمية المستدامة ومن ابرزها :

- تكثيف الاهتمام الإعلامي بوضع النساء في بيئة العمل وبدورهن الاقتصادي والاجتماعي وفقا لمعايير العمل العربية والدولية.
- تعزيز دور الاعلام العربي في نشر ثقافة المساواة ونبذ العنف ضد المرأة.
- وضع قوانين ناظمة وميثاق شرف اعلامي لضمان حسن سير عمل المؤسسات الإعلامية.
- توفير المعلومات والمعطيات المتعلقة ببيئة العمل وضمان وصول الإعلاميين اليها للاستفادة منها.

- تعزيز الاهتمام الإعلامي بأوضاع النساء في بيئة العمل على ضوء التشريعات العربية والدولية والآليات التي تحمي النساء من التمييز في مجال المشاركة الاقتصادية.
- حث مؤسسات الإعلام للقيام بدورها التوعوي ببرامج الصحة الإنجابية للمرأة والتركيز على نشر ثقافة الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل.
- القيام بحملات تبث في وسائل الاعلام لتوعية المواطنين بخطورة العنف الممارس ضد النساء في مواقع العمل.
- نشر ثقافة الحماية الاجتماعية من خلال وضع برامج توعوية عبر وسائل الاعلام المختلفة لتنوير صاحبات الأعمال والعاملات بالقطاع غير المنظم بحقوقهن التأمينية المتوافرة وتحفيزهن للانتقال التدريجي للقطاع المنظم.
- انشاء مواقع الكترونية رسمية خاصة بأطراف الإنتاج في كل بلد توفر المعطيات الدقيقة وتضمن نفاذ الإعلاميين اليها لتحليل الأوضاع الخاصة ببيئة العمل وافادة الرأي العام بها.
- النهوض بالإعلام الاقتصادي والتنموي وتعزيز دور المؤسسات الإعلامية على مستوى وطني لمزيد الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة واسهام المرأة العاملة فيها.
- الاشراك الفاعل للإعلاميين العرب في وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورسم سياسات العمل المحفزة على ادماج المرأة بأسواق العمل العربية.
- تنسيق التأطير والتأهيل الإعلامي العربي المشترك في مجال التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- الترويج الإعلامي لمشاركة النساء في مجال ريادة الأعمال وبث رسائل اعلامية مطمئنه ومشجعة للاستثمار.
- التسويق الاعلامي للمبادرات التنموية والاستثمارات النسائية العربية الناجحة وتعميمها، والتوعية بدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل.
- النهوض بالإعلام الاقتصادي ليقوم بدوره التوعوي حول نماذج تنموية جديدة لمكافحة الفقر والبطالة كالاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره قطاعا يحقق التنمية المستدامة والعادلة للنساء.
- دعم برامج وحملات إعلامية متخصصة للترويج لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر التوعية والثقافة المجتمعية بأهمية هذا القطاع بالنسبة للنساء والشباب.

- تعزيز اهتمام الاعلام العربي بقضايا النساء والعمل وذلك بالتركيز على سياسات التشغيل والبطالة وتشريعات العمل.
- تضافر جهود المؤسسات الاعلامية العربية وضرورة دعم التكامل بين الإعلاميين والاقتصاديين لخدمة قضايا المرأة العاملة ودورها في التنمية الشاملة في المنطقة العربية.
- تيسير النفاذ للمعطيات الاحصائية وللمعلومات والتقارير الاقتصادية لضمان دقة الأخبار الصحفية والاعلامية المتعلقة بقضايا العمل وبالمشاركة الاقتصادية للنساء.
- التنسيق بين مختلف أطراف الانتاج للنهوض بدور الاعلام الاقتصادي العربي في دعم قضايا العمل والتنمية الخاصة بالمرأة العربية.
- تعزيز التنسيق العربي لإحداث مناهج تعليمية وشهادات متخصصة في الاعلام التنموي القائم على مقاربة النوع الاجتماعي تعتمدها كليات ومعاهد ومؤسسات التكوين الإعلامي بالدول العربية.
- دعم وبناء قدرات العاملين في مجال الاعلام الاقتصادي حول الرسائل الإعلامية المروجة لثقافة المساواة.
- تطوير ومراجعة القطاع الاعلامي في البلدان العربية وبناء اعلام اقتصادي مستجيب للنوع الاجتماعي.
- احداث هيئات أو مجالس عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري مثلما هو الشأن في بعض البلدان العربية للإشراف على قطاع الإعلام العربي وتنظيمه من حيث ضوابطه القانونية والسياسية، والإشراف على متابعة مضمون الخطاب الاعلامي بما ينبذ ثقافة العنف والتمييز ويرسخ ثقافة المساواة.
- تشجيع ودعم إنشاء مواقع إلكترونية متخصصة لتهيئة المناخ لدعم الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية المشتركة للنساء العربيات.
- الترويج الإعلامي لثقافة العمل الحر، ودعم فكرة المبادرة الخاصة للمرأة كحل للتغلب على البطالة التي تشكل النساء نسبة كبيرة منها وخاصة لصاحبات الشهادات الجامعية.
- إعداد دليل عربي للممارسات الإعلامية الجيدة يرتكز على مبدأ المساواة وعدم التمييز لفائدة العاملين بقطاع الإعلام العمومي والخاص.
- إدراج وحدة للنوع الاجتماعي والإعلام التنموي في المناهج التعليمية تعتمدها مؤسسات التكوين الإعلامي بالدول العربية.

- التنسيق بين مختلف أطراف الانتاج العربية لدعم مؤسسات الإعلام في وضع خطط تأهيلية وتنمية قدرات الأساتذة والمدربين المهنيين العرب في مجال الإعلام التنموي والاقتصادي المستجيب للنوع الاجتماعي.
- دعم تمويل قطاع الإعلام العمومي ورفع الميزانيات المخصصة له بما يخدم قضايا التنمية والعدالة والمساواة وتأهيل العاملين والعاملات باعتبار النقص الحاصل في عدد الإعلاميين المتخصصين في الشأن الاقتصادي وضعف التكوين المهني في هذا المجال.
- دعوة وسائل الإعلام العربية الى تبني استراتيجية إعلامية في مجال الهجرة تهدف الى تعريف المرأة العربية العاملة في المهجر بحقوقها وواجباتها، وإبراز الكفاءات العربية المهاجرة وتصحيح صورة المرأة العربية المهاجرة لدى الرأي العام في دول المهجر.

الوعي العام

يعد نشر الوعي لأهمية اتباع منهجيات تهدف الي تحقيق التنمية المستدامة عملية ضرورية لضمان مشاركة ودمج كافة فئات الشعب وأصحاب المصلحة للمساهمة الفعالة في تنفيذ الخطط، والبرامج، والسياسات لتحقيق ذلك. ويعد عرض وتوصيل المعلومة بصورة مُقنعة وجاذبة لمتخذي القرار واصحاب المصلحة بما فيها القطاع الخاص عنصراً هاماً لضمان تفهم، وتبني مختلف فئات الشعب بالمجتمعات العربية لاستراتيجيات التنمية المستدامة ومشاركتهم الفعالة في تنفيذ الخطط، والبرامج، المشاريع الخاصة بها لما في ذلك من مصلحة تعود على الدولة وعلى الأفراد.

ولتحقيق ذلك فيجب على الدول العربية اتخاذ الاجراءات التالية:

- تفعيل دور الاعلام على أهمية تفاعل وتعاضد كافة فئات الشعب خاصة الشركات والمؤسسات الاستثمارية الكبيرة في دعم مجهودات الدول العربية على المستوى الوطني والاقليمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

- ضرورة إعداد حزم توعوية لتوصيل المعلومة موجهة الي متخذي القرار في مختلف القطاعات، وأصحاب المصلحة، والقطاع الخاص والعام لرفع الوعي وتوضيح العلاقة بين محاور التنمية: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية، والتشابكات بين تلك المحاور والقطاعات، والعلاقة بين الاستثمار في البنية البيئية وتحفيز الاقتصاد، وتنويع مصادر الإنتاج، وزيادة التنافسية وفتح أسواق جديدة، وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وخلق فرص عمل جديدة، والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية والحفاظ على النظم الإيكولوجية وتحسين الصحة وزيادة رفاهية المواطن العربي.

- تكليف الجهات البحثية المتخصصة والجامعات في إعداد الدراسات والتحاليل المبنية على أسس علمية وعلى اساس تجارب فعلية سواء في المنطقة العربية أو خارجها لتوضيح المكتسبات التي تعود على الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع ككل نتيجة اتباع أنماط التنمية المستدامة.
- تفعيل دور الاعلام في خدمة التعريف بالتنمية المستدامة، واستخدام وسائل نشر الوعي المختلفة مثل التلفاز، والمذياع، والمحمول، والكتيبات، والنشرات، والندوات، والمقالات والمجالس الشعبية لنشر الوعي حتى تصل الرسالة الي كافة فئات الشعب.
- تفعيل دور المؤسسات الدينية في تضمين التنمية المجتمعية والتنمية المستدامة في الخطاب الديني وتوضيح العلاقة بين الحفاظ على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية والاستخدام الرشيد لها وتعاليم الديانات السماوية.
- التأكيد على أن تستهدف الحملات التوعوية مختلف فئات الشعب ومستوى ثقافتهم لتشمل الشباب، والأطفال، والمسنين، والمرأة، والأسرة، وذوي الاحتياجات الخاصة.

خاتمة :

- **وعليه وفي ضوء اهداف التنمية المستدامة ال17 سعت هذه الورقة الي طرح تصور لدور الاعلام في دعم المراة العربية العاملة في اطار التنمية المستدامة وفي ضوء الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المراة العربية في ضوء هذه الاهداف للتنمية المستدامة من خلال المنهج التكاملي من بين هذه الاهداف المشتركةو علي اعتبار ان قضايا عمل المراة العربية هي قضايا مجتمعية متداخلة لا نستطيع ان نختزلها في هدف او عنصر واحد وانما لابد من العمل في اطر متوازية نحو تحقيق النهوض بعمل المراة واشراكها كعنصر رئيسي فاعل في بناء التنمية المستدامة في المجتمعات العربية باذن الله .**

ملاحق

"أهداف التنمية المستدامة مصورة "

الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف 2 – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف 3 – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

.

الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

.

الهدف 6 – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

.

الهدف 7 – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف 8 – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف 9 – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

الهدف 10 – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

.

الهدف 11 – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

لهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

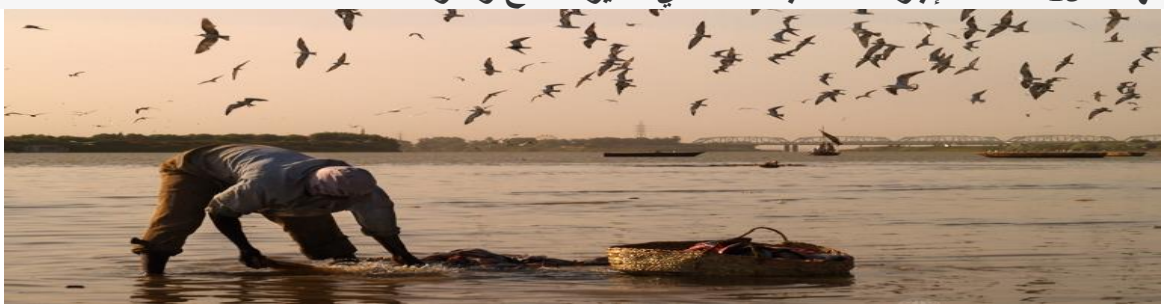

الهدف 14 – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف 15 – حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

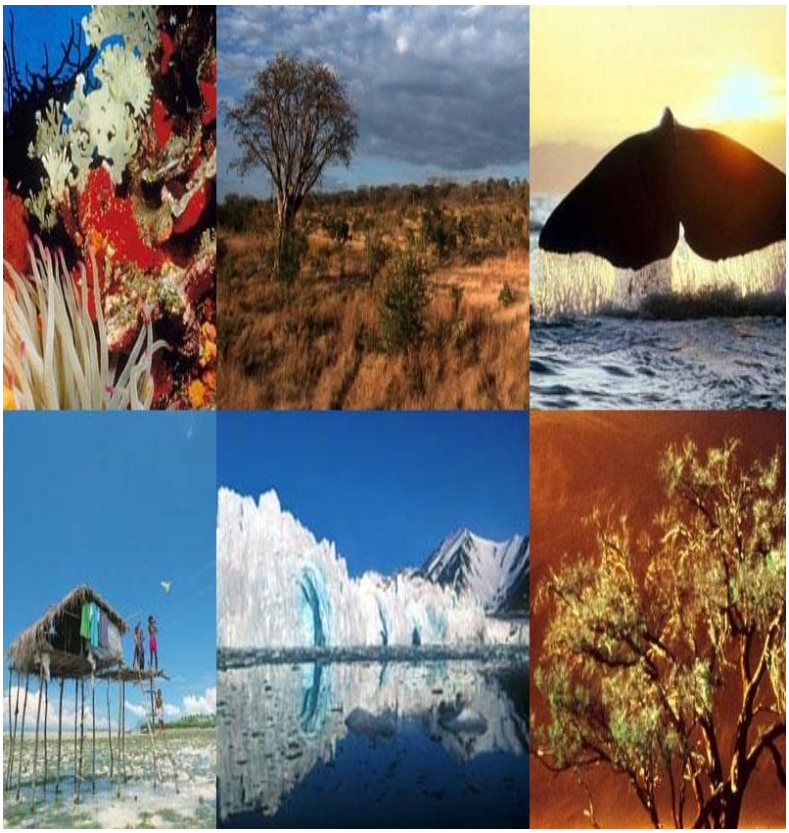

.الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات
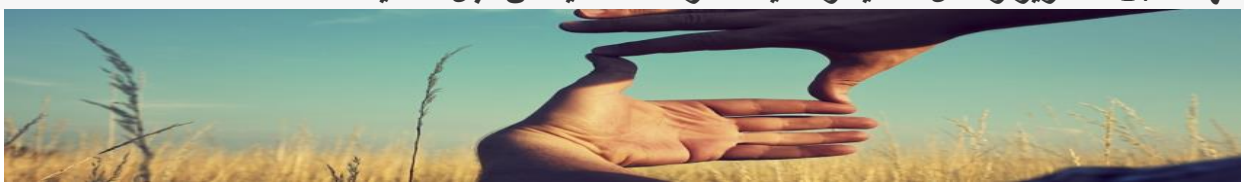
الهدف 17 – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة